قضايا العرب: إلى اين

د. سليم الحص

منشورات
ندوة العمل الوطني

المحتويات

مقدمة

طرحت الإدارة الأميركية مشروع حلٍّ لقضية فلسطين بعنوان خريطة الطريق مُباشرةً بعد الحرب الأميركية على العراق وقِيام حكومة فلسطينية جديدة إثر استحداث منصب رئيس للوزراء للمرة الأولى . هكذا أضحت مسألة الاتفاق على حلٍّ لقضية فلسطين مِحورَ المرحلة الجديدة .

كتبتُ كثيراً في هذا الموضوع ، وقد جمعتُ ما كتبت في الآونة الأخيرة في كتابي «**محطات وطنية وقومية**». ثم كانت لي مواقِف من هذا الموضوع أدليت بها بعد صدور الكتاب المذكور انطلاقاً من رؤيتي للمعطيات المستجِدّة . وقد رأيت جمعها في هذا الكرّاس خِدمةً للنِقاش الواسع الذي لا بُد أن يدور حول هذا الموضوع على امتداد الوطن العربي . فقضيّة فلسطين كانت وما تزال قضيّة العرب المركزية باعتبار أنّ مصيرها سيكون له أبلغ التداعيات على مصير الأمّة بأسرها. ومن الأهميّة بمكانٍ عظيم أن يبقى الرأي العام العربي على بيِّنة من مَضامين ما يُطرح على هذا الصعيد وأبعادها ومُلابساتها وانعكاساتها . هذا إذا كان للشعوب العربية في يوم من الأيام أن تمسك مصيرها بيدها فتفرض إرادتها في كل شأن وطني وقومي. وهذا لا يكون إلا من خلال تطوير الممارسة الديمقراطية في العالم العربي.

سليم الحص

القضية العربية بعد الحرب على العراق

أن تكون أميركا قد احتلّت بغداد ليس بالأمر الهيّن . فبغداد كانت عاصمة الخلافة العباسية ، وهي ترمز إلى حقبة كان للعرب فيها شـأن في العالم وكانت الحضارة العربية في أوجها تشع على العالم أدباً وعلماً وثقافة . فاحتلالها اليوم يرمز إلى الدرك الذي انحدر إليه العرب ، فأضحت إحدى عواصمهم الكبرى لقمة سائغة للقوة العظمى في العالم لتغدو منطلقاً لإدخال المنطقة في العصر الأميركي ، بمعنى بسط الدولة العظمى هيمنتها على العالم العربي برمّته. هذا فضلاً عن الثقل النوعي الذي تجسّـده بغداد في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد جاء في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية تعليق للجنرال عاموس جلعود قال فيه إن هزيمة العـراق تؤدي إلى أفول الظهير الاسـتراتيجي لأعداء إسرائيل («النهار» في ١٢/٤/٢٠٠٣). فمن المنتظر أن يكون لإحتلال بغداد أبعاد تطول مسار القضية العربية لا بل مصيرها . وسيكون للحرب الأميركية على العراق تداعيات لا تُحدّ على العلاقات البينية العربيـة وبالتالي علـى مستقبل العـمل العـربـي المشترك ، وذلك بالنظر إلى ما رافق تلك الحرب وما سبقها من خلافات وانقسامات على الساحة العربية. ومن أخطر تداعيات تلك الحرب أنها أطلقت رسالة أميركية مفادها أن ليس من بلد عربي يمكن أن يكون خارج متناول الذراع الأميركية أو أن يكـون بمنأى عـن مثـل المصير الذي كُتب للعراق.

غطرسة القوة

ما كان بإمكان أميركا أن تعلن اسـتراتيجية لأمنهـا القومي تقوم على الفعل الوقائي أو الاستباقي لو لم تكن الإدارة الأميركية تدرك أن أميركا تتفوّق اقتصادياً

وعسكرياً على كل ما عداها من دول العالم . لا يستطيع لبنان مثلاً أن ينعم بمثل هذه الاستراتيجية ، ولا إيطاليا أو اليونان أو اليمن أو البرازيل أو أي بلد آخر ، لأن أيّاً منها لا يملك القوّة لترجمة سياسة الفعل الوقائي أو الاستباقي عملياً . ليس في العالم سوى أميركا تستطيع أن تتبنّى سياسة ردع أي قوة أخرى يمكن أن تهدد أمنها القومي من قريب أو بعيد حتى قبل أن تبادرها تلك القوة بالاعتداء أو حتى بالتحدّي الجدّي . الردع الوقائي أو الإستباقي حلَّ في استراتيجية أميركا للأمن القومي محل الدفاع عن النفس في ردّ الاعتداء .

من هنا كان استعداد أميركا لشنّ حرب على العراق بدعوى تجريده من أسلحة الدمار الشامل وتغيير نظام الحكم فيه ، ومن هنا قدرتها على التهديد بقانون لمحاسـبة سـوريا ، ومن هنا التلويح بإعادة تشكيل المنطقة العربية أو رسم خريطة جديدة لها. أميركا قادرة على ردع أي قوة أخرى في العالم وليس من يردعها . هذه معادلة غطرسة القوة بأجلى صورها .

وقد مارست إسرائيل وتمارس مثل هذه الاستراتيجية عملياً في المنطقة العربية ، وتحديداً في فلسطين وفي علاقاتها مع الجوار العربي . في فلسطين تجتاح الأراضي الفلسطينية بلا رادع ولا وازع ، وتقيم ما تشاء من المستوطنات اليهودية على الأرض العربية بلا رقيب ولا حسيب . وتتجاهل كل القرارات الدولية التي تُملي عليها الجلاء عن أراضٍ تحتلها في فلسطين وسوريا ولبنان، كما تتجاهل تلك القرارات التي تُقر للاجئين الفلسطينيين بحق العودة إلى ديارهم في فلسطين . وفي الجوار العربي تستطيع إسرائيل أن تُغير على العراق لتدمّر مفاعله النووي ، وتُغير على مطار بيروت الدولي فتدمّر الطائرات الجاثمة على أرضه ، وتجتاح الجنوب اللبناني لتقيم حزاماً أمنياً على حدودها الشمالية ، ثم تجتاح العمق اللبناني وتحاصر العاصمة بيروت لتخرج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وتحاول أن تملي على لبنان اتفاق سلام بشروطها . إنها ببساطة غطرسة القوة . كأنما إسرائيل نسخة مصغّرة في منطقتنا عن أميركا في العالم الأرحب . وإسـرائيل ربيبـة أميـركا أولاً وأخيراً ، وهي تسعى لأن

تؤدي دور الشرطي في المنطقة لحساب أميركا .

لقد تعرّضت غطرسة القوة الإسرائيلية للتآكل مع الزمن بفعل بروز قوة في وجهها لا تُجدي معها القوة النارية العاتية أو التكنولوجيا الحربية المتطورة التي تتفوق بها إسرائيل على العرب مجتمعين كما دلّت الحروب العربية الإسرائيلية منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. القوة التي تحدت غطرسة القوة الإسرائيلية إن هي إلا المقاومة الشعبية التي تتسلّح بالإنسان الذي يعمر قلبه صدق العزيمة وقوة الإيمان وروح التضحية والفداء .

هكذا طرد لبنان إسرائيل من أرضه، فكانت المرة الأولى التي تخرج فيها إسرائيل من أرض تحتلّها بالقوة، وهي المرة الأولى التي تخلي فيها إسرائيل أرضاً تحتلها دون أن تخلّف وراءها علماً يرفرف فوق سفارة . وهكذا عجزت إسرائيل عن القضاء على الإنتفاضة الفلسطينية المباركة التي بقيت صامدة صموداً رائعاً على الرغم من كل العنف الماحق الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني والعنت الشديد الذي يتعرّض له هذا الشعب العظيم . فالتكنولوجيا الحربية المتفوّقة لا تجدي نفعاً في مواجهة إنسان يقف على أهبة الإستعداد في كل وقت لبذل روحه فداء حرّيته وقضيته ، أو في محاربة شعب تزغرد الأمّهات فيه لاستشهاد أبنائهن ويتسلّق أطفاله الدبابات والمدرعات التي تقتحم حيّهم . صقور الإدارة الأميركية يسمّون الإستشهاد إرهاباً ، وهم في محاربته إنما يستهدفون تعطيل سلاح ماضٍ لا تقوى عليه أسلحتهم المتطورة وكل وسائل الحديد والنار .

كان يمكن أن يكون العراق مثالاً آخر ، بعد لبنان وفلسطين ، على تفوق سلاح المقاومة على أسلحة التدمير المتطوّرة لو صمدت بغداد في وجه الغزو الأميركي كما كان يفترض ، أكثر مما صمدت البصرة والناصرية وأم قصر والنجف قبلها .

لقد كان سقوط بغداد بهذه السهولة ، ونكاد نقول من غير مقاومة ، لغزاً قد يمضي بعض الوقت قبل أن نتمكّن من فك رموزه ، علماً بأن حامية بغداد كانت تتكوّن في شكل أساسي من الحرس الجمهوري الذي قيل الكثير عن قدراته وجبروته

واستعداداته . ولعل السبب كان في أنّ المقاومة في العراق لم تكن شعبية بالمعنى الصحيح وإنما من أجهزة النظام المسلّحة : فِدائيّي صدّام وحزب البعث والحرس الجمهوري . فلمّا انهار النظام انهارت المقاومة .

في حالات المقاومة يكون للنصر معنى غير القضاء على القوة العسكرية للخصم . ليس بيننا من يتصوّر أن الجيش الإسرائيلي اللجب، والمدجج بالطائرات والدبابات الحديثة والصواريخ والمدافع الثقيلة ، سيفرّ هارباً من ساحة الوغى أمام أطفال الحجارة في فلسطين ، أو أن الجيش الأميركي ، ومعه البريطاني، سيُلقي سلاحه ويُخلي الساحة أمام المقاومة الشعبية في العراق. ما هكذا يكون النصر عملياً في مثل هذه الحالات. النصر يكون بالصمود في وجه القوة الغاشمة، والصمود يعني المقاومة ويعني الإستنزاف ويعني استيفاء ثمن من الغزاة لا يطيقون تحمله . والثمن قد يكون بشرياً وقد يكون سياسياً وقد يكون اقتصادياً .

الثمن يكون بشرياً عندما يُمنى الغزاة بخسائر فادحة في الأرواح، ويكون سياسياً على وجهين: الوجه الأول هو داخلي ، بمعنى انقلاب الرأي العام داخل الدولة الغازية ولو تدريجياً ضد استمرار الحرب وذلك بفعل الاستنزاف ، فيغدو الحاكم في الدولة الغازية في حال من الغربة عن شعبه ، والوجه الآخر دولي ، بمعنى تعاظم المعارضة في المجتمع الدولي لاستمرار الحرب بحيث تغدو الدولة الغازية في ما يشبه العزلة دولياً . أميركا هُزمت في فيتنام فاضطرت إلى الإنسحاب منها مع تنامي مدّ المعارضة الشعبية لاستمرار الحرب داخل أميركا ، وكان للثمن البشري الباهظ الذي كان على أميركا أن تدفعه في فيتنام فعله في إنتاج هذا الواقع . وفي فلسطين يفعل الإستنزاف فعله في تنامي حركة السلام في المجتمع الإسرائيلي ولو أن هذا الإتجاه يبدو في غاية البطء نظراً لاستقواء إسرائيل بالدعم الأميركي غير المحدود على كل صعيد وبالتالي رِهانها على إستسلام الفلسطيني .

وخلال مرحلة الإعداد للحرب على العراق برزت حركة اعتراض واسعة عالمياً للحرب من خلال المواقف التي اتخذتها بعض الدول ، وفي مقدمها فرنسا وألمانيا

وروسيا والصين ، كما من خلال التظاهرات الحاشدة التي غصّت بها شوارع عواصم شتى الدول بما فيها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا . مما يدل على أن العراق لو صمد لوجدت أميركا نفسها في شكل متزايد في حال من العزلة دولياً . السرعة التي سقط بها النظام وبغداد كانت عاملاً مفحماً لكثير من المعترضين على الحرب في كثير من الدول .

ليس من الإنصاف مقارنة الوضع في العراق بالوضع في فييتنام خلال الحرب. فالمقاومة الفييتنامية للتدخل العسكري الأميركي كانت مدعومة من فييتنام الشمالية ومن ورائها الصين والإتحاد السوفياتي عسكريا ومادياً وسياسياً ودبلوماسياً . أما المقاومة العراقية للعدوان الأميركي فلم يكن لها سند مباشر من دول فاعلة لا بل إن بعض الدول الكبرى التي عارضت الحرب قبل وقوعها عادت بعد انفجارها لتتمنى سرعة حسمها وتؤكد أنها لا تتمنى الهزيمة للدولة العظمى وذلك في محاولة لرأب الصدع مع أميركا .

العصر الأميركي

كان يقال ، قبل اندلاع الحرب على العراق ، إن المنطقة العربية ، لا بل منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران ، ستدخل العصر الأميركي فيما لو حققت أميركا نصراً مبيناً في حربها على العراق . وكان يقال إن النصر المبين مشروط بثلاث مقومات هي: أولاً أن تكون الحرب خاطفة صاعقة ، بمعنى أن تكون قصيرة الأجل . ثانياً أن لا يسقط فيها كثير من الضحايا بين العسكريين الأميركيين والبريطانيين . ثالثاً أن لا يسقط جراءها كثير من الضحايا من المدنيين العراقيين. في الواقع أن الحرب استغرقت ثلاثة أسابيع فقط واعتبرت في حكم المنتهية بسقوط بغداد وسقوط النظام العراقي . وعدد الضحايا بين العسكريين الأميركيين والبريطانيين بقي في حدوده الدنيا المتوقعة . أما الخسائر البشرية بين المدنيين العراقيين فكانت فادحة ولو أن حجمها لم يعلن بعد . مع ذلك خرجت أميركا من الحرب في صورة المنتصر في شكل

حاسم ، والإدارة الأميركية تتصرف تبعاً لذلك ، أي على أساس أن المنطقة دخلت العصر الأميركي . وهذا يعني هيمنة الدولة العظمى على قرار المنطقة . وهي ستسعى إلى أن يكون ذلك مقدمة لإدخال العالم أجمع في العصر الأميركي . وتجارب العرب مع السياسة الأميركية تنبيء بأن الهيمنة الأميركية على القرار الإقليمي سيكون من شأنه عملياً إخضاع هذا القرار للهيمنة الإسرائيلية نظراً للتحالف الوثيق القائم بين أميركا وإسرائيل . وسيترتب على هذا الواقع نتائج خطيرة ، منها :

أولاً، أن الحكم في العراق سيكون حتى إشعار آخر صنيعة أميركا وبالتالي موالياً في شكل مطلق للإدارة الأميركية حتى في سياستها المحابية لإسرائيل . ومن المتوقع أن يكون بين بواكير قرارات السلطة الجديدة قرار بالإعتراف بإسرائيل وبالتالي فتح أبواب التعامل معها ربما من خلال مكتب اتصال إسرائيلي في بغداد ومكتب إتصال عراقي في إسرائيل . وذلك على غرار ما كان في الماضي بين بعض الدول العربية المعروفة بولائها لأميركا وبين إسرائيل .

ثانياً، قد يتخذ قرار بإعادة إحياء أنبوب النفط الذي كان في الماضي ، قبل قيام إسرائيل ، يربط بين كركوك في العراق وحيفا على الساحل الفلسطيني . وقد وردت في بعض التعليقات الإعلامية إشارات واضحة إلى هذا الاحتمال .

ثالثاً، قد يتخذ قرار بمد أنابيب للمياه من أنهر العراق إلى إسرائيل . وقد ألمحت بعض وسائل الإعلام إلى هذا الاحتمال أيضاً .

رابعاً، ستضغط أميركا على الدول العربية لتبنّي إصلاحات جذرية في أنظمتها ظاهرها لتعزيز الممارسة الديمقراطية ، وتحصين حقوق الإنسان ، وسلوك طريق الانفتاح الاقتصادي على الخارج والتزام قواعد الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق . وفي ذلك بالطبع خدمة لتيار العولمة الذي تتزعمه الدولة العظمى . وتكاد العولمة تعني الأمركة .

خامسا، تروّج الإدارة الأميركية لمقولة أنها ستبني في العراق أنموذجاً ديمقراطياً يمكن أن يُعمَّم على المنطقة . أما الواقع فإن بناء الأنموذج الديمقراطي لا يكون بمجرّد

قرار أو مرسوم . فهو مسار قد يستغرق سنوات عديدة ، قد تتبدّل خلالها معطيات كثيرة في العراق وفي سائر الدول العربية وربما في أميركا نفسها . فكم من الوقت تعتزم أميركا البقاء في العراق لتحقق الأنموذج ؟ هل يكون بناء الأنموذج ذريعة لاستعمار العراق ؟

وهذا يستدعي منا ملاحظتين : الأولى هي أن بناء الأنموذج الديمقراطي لا يتم على الورق فحسب وإنما أيضاً في النفوس واستعداداتها ، ولا ننسى أن الديمقراطية ليست نظاماً فحسب ، بل هي ثقافة وقيم ونمط حياة أيضاً وتنمية القيم والثقافة الديمقراطية تقتضي وقتاً لا يستهان به . أما الممارسة الديمقراطية من غير ثقافة ديمقراطية فلن تنفذ إلى عمق الحياة السياسية أو الحياة العامة وبالتالي ستكون ضحلة غير فاعلة .

والثقافة لا تنمو إلا بتكثيف الممارسة وتعميق التجربة ، وهذا أيضاً يقتضي وقتاً غير يسير . فأين تكون أميركا في هذا الوقت وبأي صفة ؟ هل بصفة المستعمر؟

والملاحظة الثانية أننا تعلّمنا من تجارب الحرب اللبنانية أن الإنسان إذا واجه مشكلة وقضية غلبت المشكلة على القضية . إن أمّاً تبحث عن حليب لطفلها لا تستطيع أن تبحث معها في قضية القدس أو الحريات أو الديمقراطية . من هنا فإن تفاقم مشاكل الفقر والبطالة والمعيشة على الشعب العربي لن يسهّل عمليّة تنمية القيم والثقافة الديمقراطية في أي مجتمع. وأهمّ من ذلك فإن استمرار الحكم الأجنبي للبلد ، أيّاً تكن الذريعة ، قد يغدو هو المشكلة التي تتقدّم على قضية الديمقراطية وتحول دون نموّها . في تلك الحال كم من الوقت سيستغرق استكمال عناصر الأنموذج الديمقراطي كي يعمم ؟في هذه الأثناء أين يكون الأميركي وبأي صفة؟

سادساً، الأنظار مشدودة إلى الكيفية التي ستتصرف بها أميركا حيال وحدة العراق . فهناك مخاوف حقيقية من أن يكون المشروع الأميركي يرمي إلى تقسيم العراق دويلات فئوية ، والمعروف أن أميركا ، خلال مرحلة الإعداد للحرب ، لم تتورع عن الضرب على وتر التمايز الفئوي بين سنة وشيعة وأكراد في العراق.

والحديث الرائج في هذا الصدد يوحي بإقامة كيانات فئوية تَلتقي في صيغةٍ فدرالية أو كونفدرالية .

سابعاً، إن سياسة أميركا حيال وحدة العراق يمكن أن تؤشر إلى السياسة التي ستسلكها حيال الأقطار العربية الأخرى والأقليات القائمة فيها . ويخشى أن تجعل أميركا من العراق المجزّأ أنموذجاً تضغط وتعمل من أجل تعميمه في المنطقة العربية . ويتساءل المحللون ما إذا كان هذا هو المقصود بمقولة إعادة ترتيب أو تشكيل المنطقة التي أطلقها مسؤولون أميركيون قبل الحرب على العراق وخلالها، الأمر الذي قد يعني رسم خريطة جديدة للمنطقة في ما قد يكون في حجم سايكس بيكو جديدة .

ثامناً، تعتمد أميركا في تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط على أجهزتها الاستخباراتية . كان ذلك في التخطيط للحرب على العراق، وكان ذلك في صوغ سياسة أميركا حيال الحركات الأصولية وسائر القوى المؤثّرة في مجرى الأحداث في المنطقة . وعندما انطلقت الإدارة الأميركية في محاولة للتوصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي كانت المقاربة التي اعتمدتها أمنية ، فتعاملت مع الانتفاضة الفلسطينية وكأنها ظاهرة محض أمنية ، وأرسلت رئيس الوكالة المركزية للإستخبارات (تنيت) للبحث مع السلطة الفلسطينية في تصور لحل القضية . يخشى أن تحاول أميركا ترجمة هيمنتها المنشودة على المنطقة بوسائل أمنية ، فتتحكّم بعلاقات أميركا مع الدول العربية الوسائل الأمنية والاستخباراتية على حساب الأقنية الدبلوماسية والسياسية ، وعلى حساب الحريات في الدول العربية التي يندد الأميركيون بضمورها حالياً في العالم العربي . فبعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن شرعت الإدارة الأميركية بتطبيق إجراءات الرقابة داخل أميركا على المكالمات الهاتفية ، والرقابة على الحسابات المصرفية ، والتشدد في إجراءات الهجرة إلى أميركا وفي التعامل مع غير الأميركيين في أميركا ولا سيما منهم العرب والمسلمين، والتوقيف التعسّفي وحجب بعض الأخبار . يخشى والحال هذه أن تؤدي الضغوط الأميركية على السلطات المركزية في الدول العربية إلى

تعميق أزمة حقوق الإنسان في العالم العربي بدلاً من حلّها .

النفط

من المسلّم به أن وضع اليد على النفط العراقي كان من أهم الأهداف غير المعلنة للحرب الأميركية على العراق . فالمعروف أن العراق يحتوي ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم بعد المخزون السعودي ، وهناك من يؤكد أن المخزون النفطي العراقي يتعدى المخزون السعودي حجماً إذا ما أخذنا في الاعتبار المساحات الشاسعة من الأرض العراقية التي لم تجرِ فيها عمليات التنقيب عن النفط بعد .

أصبحت صناعة النفط العراقية بعد الحرب وبنتيجتها عملياً في يد الولايات المتحدة الأميركية . ودخول العالم العربي في العصر الأميركي سيكون من شأنه جعل النفط الخليجي برمته ، بما فيه السعودي ، خاضعاً للهيمنة الأميركية المباشرة. هكذا ، إذ تضع أميركا يدها على النفط العراقي تستطيع أن تتحكم بالنفط العربي إجمالاً ، ومن خلاله تستطيع أن تتحكم بسوق النفط في العالم ، إنتاجاً وتوزيعاً وتسويقاً وتسعيراً . وإذا ما استتب أمر النفط لأميركا فإنها تستطيع من خلاله التأثير ، حتى لا نقول التحكّم ، في مسار النشاط الاقتصادي في سائر الدول المستوردة للنفط ، ومنها فرنسا وألمانيا وإيطاليا والصين واليابان . وهكذا يبدو مشروع السيطرة على النفط العراقي منطلقاً للهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي .

وسيكون من ضحايا هذا التطور منظمة الأوبيك ، التي تُنَظَّم من خلالها معطيات السوق النفطية في العالم ، إذ تحل أميركا محل منظمة الأوبيك في هذه الوظيفة .

فلسطين ما بعد الحرب

أعلنت الإدارة الأميركية ، بناء على إلحاح شريك الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في الحرب على العراق رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير ، أنها ستطرح بعد الحرب ما سمي خريطة الطريق التي اتفقت أميركا عليها مع روسيا والإتحاد

الأوروبي والأمم المتحدة ، والتي ترمي إلى حل لقضية فلسطين على ثلاث مراحل .

وكان من المنتظر أن يكون فرض حَلّ لقضية فلسطين من تداعيات الحرب على العراق ، إذ تعوّل الولايات المتحدة الأميركية على الخروج من الحرب وهي قادرة على إملاء أي حل تشاء لقضية فلسطين من دون أن يكون بين الحكام العرب صوت يستطيع أن يقول زلاس لأميركا على أمر تقوم به . ذلك لأن الحرب على العراق ، بالطريقة التي نفّذت بها ، شكلت أكبر عملية إرهاب للحكام العرب . والحل الذي تشاؤه أميركا هو الحل الذي توافق عليه إسرائيل . والضغط الذي تُمارسه أميركا على سوريا ولبنان إنّما يستهدِف حمل الدولتين على عدم الإعتراض على مشروع خريطة الطريق .

إن من يطالع نص مشروع خريطة الطريق المقترحة يتبيّن له أنها تنطوي على ثغرة أساسية من وجهة النظر العربية ، وهي أن المشروع يفضي عملياً إلى إنهاء الانتفاضة الفلسطينية في المرحلة الأولى ، ويترك للمرحلة الثالثة والأخيرة التفاوض على الحلول المطلوبة لقضايا أساسية بما فيها مصير القدس، والمستوطنات اليهودية المقامة على الأرض العربية وبالتالي الإتفاق على ترسيم الحدود النهائية للدولة الفلسطينية ، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في فلسطين وفق ما قد يتفق عليه المتفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون. أما المرحلة الثانية فمخصصة لوضع الدستور والتنظيمات اللازمة لقيام دولة فلسطينية مؤقتة .

لا ريب عندنا في أن هذه الرؤية تشكّل ثغرة قاتلة ، بمعنى أنها تترك للمرحلة الثالثة والأخيرة بتّ مصير قضايا أساسية، أي إلى ما بعد إخماد الانتفاضة الفلسطينية ، علماً بأن إنهاء الانتفاضة في المرحلة الأولى من شأنه تجريد المفاوض الفلسطيني من ورقة التفاوض الوحيدة المتبقّية في يده ، وهي أمن إسرائيل ، باعتبار أن الانتفاضة هي الوجه الآخر لأمن إسرائيل .

كان في يد المفاوض الفلسطيني حتى بداية التسعينات من القرن الماضي لا أقل من ثلاث أوراق تفاوضية ، هي الإعتراف بإسرائيل والبند الذي ينصّ على تدمير

الكيان الصهيوني في الميثاق الوطني الفلسطيني والانتفاضة الأولى التي انفجرت في العام ١٩٨٧ واستمرت ست سنوات . سقطت ورقة الاعتراف بإسرائيل بعد أن أصبح هذا الاعتراف أمراً واقعاً خصوصاً بعد اتفاق أوسلو ، وسقطت ورقة الميثاق الوطني الفلسطيني بعد تعديله لجهة إلغاء البند المتعلّق بالقضاء على الكيان الصهيوني ، وسقطت الورقة الثالثة بانتهاء الانتفاضة الأولى في العام ١٩٩٣ . فلم يبق في يد المفاوض الفلسطيني أي ورقة يفاوض عليها ، إلى أن انفجرت انتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر) من العام ٢٠٠٠ . فاستعاد بها المفاوض الفلسطيني ورقة حيوية.

والسؤال الكبير هو : ماذا يمكن أن يحقق الفلسطيني من حقوقه أو مطالبه من خلال المفاوضة بعد أن يكون قد جُرّد من الورقة التفاوضية الوحيدة التي في يده اليوم ، وهي الانتفاضة ؟ هكذا يتحول الفلسطيني من مفاوض إلى مجرّد مطالب، ومطالب من غير طائل . الواقع أن إسرائيل ، ومعها أميركا ، ستتمكّن من خلال ما يُسمى مفاوضة أن تملي الحل الذي تشاء لقضية فلسطين على ما يُرضي إسرائيل ولا يقيم أي اعتبار للحقوق أو المطالب أو المصالح العربية . هذه ستكون حصيلة ما يُسمى خريطة الطريق إلى الحل .

من هنا قولنا المتكرر أن من التداعيات المتوقعة لحرب أميركا على العراق تصفية قضية فلسطين في صيغة تكون على قياس المطامع الإسرائيلية . وهذا لا يشكل سلاماً حقيقياً إذ هو لن يقترن بالاستقرار نظراً إلى أن الجانب العربي لن يكون راضياً عنه أو مقتنعاً به . هذا مع العلم أن إسرائيل ما زالت غير مكتفية بخريطة الطريق ، وقد قال شارون أن لديه مائة ملاحظة على المشروع .

هذا يقودنا إلى الاستخلاص أن الحل المرتجى من خريطة الطريق لن يُقر للاجئين الفلسطينيين بحق العودة إلى ديارهم في فلسطين. وقد قال شارون في ٢٠٠٣/٤/١٣ صراحة أن من شروطه للتوصّل إلى تسوية مع الفلسطينيين وقف الانتفاضة والتخلّي عن حق العودة ، فرئيس وزراء إسرائيل يرفض العودة إلى فلسطين

جملة وتفصيلاً . هذا معناه أن اللاجئين الفلسطينيين سيوطنون حيث يقيمون اليوم، وفي لبنان ثلاثمائة ألف منهم . لذا القول إن لبنان سيكون أكبر المتضررين من الحل الذي يتأتى عن مشروع خريطة الطريق .

كلنا يذكر المفردات التي كانت متداولة في الخطاب السياسي الرائج خلال السنوات الأخيرة من الأزمة الوطنية الكبرى التي امتدت بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ ، وكلها تدخل في خانة تفتيت لبنان: فكان يحكى عن مشاريع التقسيم واللامركزية السياسية والفدرالية والكانتونات والكونفدرالية وذلك بحجة أن الفلسطيني في لبنان كان فريقاً مباشراً في النزاع إلى جانب طرف ضد الطرف الآخر . فجاء اتفاق الطائف بمعادلة تقول ، «لا للتجزئة ، لا للتقسيم ، لا للتوطين» . وقد نقلت هذه العبارة إلى مقدمة الدستور اللبناني عند تعديله ترجمةً لنصوص الطائف . واللافت أن هذه المعادلة وضعت رفض التوطين على مستوى واحد والوحدة الوطنية ، أي رفض التجزئة والتقسيم .

هذه المعادلة الميثاقية أضحت جزءاً لا يتجزأ من صيغة الوفاق الوطني بين اللبنانيين ولا قِبل للبنانيين بالتفريط بنص وفاقي بعد كل المعاناة التي تعرضوا لها عبر خمسة عشر عاماً من الأزمة الدامية . فهم حريصون على وحدتهم الوطنية حرصهم على حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، كل اللاجئين ، إلى ديارهم في فلسطين ، كل فلسطين . وقد جاءت «مبادرة السلام العربية» التي أطلقها مؤتمر القمة العربية في بيروت في ٢٨ آذار (مارس) ٢٠٠٢ مراعية للموقف اللبناني حيث نصت المبادرة ، من جهة ، على «التوصّل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤»، ومن جهة ثانية «ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة». هذا مع العلم أن قضية فلسطين ستكون مجوّفة من مضمونها الحقيقي في حال التسليم بمبدأ التوطين. إذ ما معنى القضية الفلسطينية دون الفلسطينيين ؟

بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات لا غلو في القول إن توطين اللاجئين يمكن أن

يتسبب بزلزال وفاقي في لبنان، يُخفّف من وطأته لا بل قد يُلغيها إجماع اللبنانيين على رفض التوطين .

إن المشروع العربي للتسوية الذي سُمي «مبادرة السلام العربية» من شأنه، كسائر التسويات المعقودة في الماضي بين مصر وإسرائيل وبين الأردن وإسرائيل، أن يُعيد الحال في المنطقة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل حرب العام ١٩٦٧. ولكن العرب كانت لهم قضية في فلسطين قبل حرب العام ١٩٦٧ ، وإلا فلماذا كانت إذن تلك الحرب؟ لذلك نسمي الاتفاقات المعقودة أو المزمع عقدها تسويات ولا نسميها سلاماً . فالتسوية تنهي حال الحرب ولكنها لا تلغي القضية. أما السلام فيقترن بالاستقرار ، ولا يكون استقرار من دون حل جذري للقضية يرضي أصحابها . وأصحابها هُم العرب عموماً والفلسطينيون خصوصاً .

ومما يؤخذ على المبادرة العربية أنها طرحت تسوية ، أي نصف حل. والطبيعي أن يدخل المتفاوضون حلبة التفاوض فيطرح كل منهم أقصى ما يصبو إليه على أمل أن يصل في ختام المفاوضة في أسوأ الاحتمالات إلى نصف حل . أما أن نبدأ بطرح نصف حل فالحصيلة قد تكون بنتيجة المفاوضة نصف النصف ، أي ربع حل . والحل الأمثل لقضية فلسطين هو في إقامة دولة ديمقراطية، تضم المسلم والمسيحي واليهودي على أرض فلسطين في امتدادها التاريخي . وهذا ما تعارضه إسرائيل في إصرارها على الصفة اليهودية للكيان الصهيوني .

ويؤخذ أيضاً على المبادرة العربية أنها تنص على تطبيع العلاقات بين كل العرب وإسرائيل بمجرّد قيام دولة فلسطينية ضمن حدود ما قبل حرب العام ١٩٦٧ . التطبيع يعني جعل العلاقات طبيعية ، والطبيعي أن لا تكون ثمة أي علاقات بين العرب وإسرائيل التي زرعت في أرضهم عنوة وأمعنت في شعب فلسطين ولبنان قتلاً وتشريداً وتنكيلاً وتدميراً . الطبيعي أن تستمر مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وثقافياً إلى أن يتحقق الحد الأدنى من الحل المتمثل في عودة اللاجئين الفلسطينيين، كل اللاجئين، إلى ديارهم في فلسطين ، كل فلسطين .

العلاقات العربية

تمزقت الساحة العربية في حرب أميركا على العراق إرَباً بين رافضين للعدوان على العراق في شكل مطلق ، ومن هؤلاء لبنان وسوريا ، وبين ساكتين على العدوان أو مسايرين له إما ضعفاً أو رهبة أو تواطؤاً . فالأساطيل عبرت قناة عربية ورست في مياه إقليمية عربية وقذفت حممها عبر الأجواء الإقليمية العربية ونشطت المطارات الحربية الأميركية في بعض البلدان العربية وقبعت القيادة المركزية للعدوان في بلد عربي وإنطلق الهجوم البرّي من بلدٍ عربي. أما وقد انتهت الحرب وبقي الاحتلال فما الذي سيجمع العرب وعلامَ ؟ الحرب عطّلت جامعة الدول العربية وأظهرتها في مظهر مرجعية ركيكة غير ذات جدوى .

آن الأوان كي يعيد العرب النظر في صيغ العمل المشترك بينهم . الهدف يجب أن يكون إقامة سوق عربية مشتركة تتطور بطريقة منهجية لتغدو في يوم من الأيام اتحاداً اقتصادياً عربياً على غرار ما جرى في أوروبا . وهناك من يعمل في أوروبا على تطوير الاتحاد الاقتصادي إلى اتحاد كونفدرالي حتى على الصعد السياسية . فليكن في ذلك أسوة للعرب . إن ما يجمع بين العرب لغة واحدة وتاريخ مشترك وتراث غني ومصالح مشتركة ، بينما الذي يجمع بين دول أوروبا يكاد يقتصر على المصالح المشتركة . فالعرب أولى بالاتحاد من أوروبا .

يبقى أن طريق العرب إلى مستقبل أفضل كما إلى الاتحاد إنما يمرّ بالديمقراطية ، وهذا ما تفتقر كل الدول العربية إليه . ويرجى في يوم من الأيام أن يكون لهم برلمانهم المشترك كما للاتحاد الأوروبي برلمان مشترك ، حتى يكون للشعوب العربية الكلمة الفصل في كل شأنٍ قومي .

سليم الحص
الرابطة الثقافية
في طرابلس
٢٠٠٣/٤/٢٦

طريق الديمقراطية تَمُرّ في ...المقاومةِ

«لا لصدّام ، لا لأميركا»: صيحةٌ تُطلقها الجماهير العراقية في تظاهراتٍ شِبه يوميّة منذ إحتلال أميركا بغداد .

هذه الصَيحَة النابعَة من القلب تَستبطِن مَعنيين دامغين : الأول هو أنّ رفض العراقيين الإحتلال الأميركي لا يُعادِله إلاّ رفضهم النظام الإستبدادي الذي أطاحه الإحتلال . والمعنى الثاني يكمن في التساؤل : هل كان الإحتلال مُمكناً لو كان النظام في العراق ديمقراطياً ، أي محكوماً بإرادة الشعب الحُرّة ؟

لا نَجِد تفسيراً لإنهيار جبهة بغداد من دون مقاومةٍ تُذكَر سِوى حقيقة واحدة هي أنّ المقاومة التي برزت في بداية الإجتياح الأميركي في أُمّ قصر والناصرية والبصرة والنجف الأشرف في جنوبي العراق لم تَكُن شعبيّةً بالمعنى الصحيح للكلمة وإنما كانت من قُواتٍ مُسلّحة تَابعة للنِظام الحاكِم ، بمن فيها فِدائيّو صدّام وحزب البعث والحرس الجمهوري . هكذا ، عندما إنهار النظام العراقي في بغداد، إنهارت معه المقاومة في سُرعةٍ مُذهِلة . لو كانت الديمقراطية سائدةً في العراق ، أي لو أنّ العراق كان محكوماً بإرادةِ الشعب الحُرّة ، لدافع الشعب عن إرادته بمقاومة الإجتياح مُقاومةً مُستميتة .

لقد مكّن غِياب الديمقراطية عن العراق الغُزاة من تصوير حربهم على العراق بأنّها حرب تحريرٍ للشعب العراقي من ربقة الإستبداد الذي كان يأخذ بخِناقِه . ولو وُجدت الديمقراطية في العراق لكانت الحرب على العراق بلا مُواربَة حرباً على الشعب العراقي . وكان وجود الحُكم الإستبدادي هو مَكمَن الوهن في موقفِ المُناهضين للحرب من العرب وغير العرب ، إذ بدا وكأنّ الدفاع عن العراق هو دِفاعٌ عن نظام صدّام حسين الإستبدادي . من هُنا ننطلِق لنقول إنّ الحرب الأميركية على العراق ما كانت مُمكِنة لو كان النظام العراقي ديمقراطياً ، أولاً لأنّ ذريعة تغيير النظام ما كانت لتستقيم ، وثانياً ، لأنّ المقاومة للغُزاة ستكون عند ذاك شعبيّة وبالتالي عَصِيّة على العدوان .

في الواقع أنّ الحرب شُنّت على العراق تحت ذريعتين : وضع اليد على أسلحة الدمار الشامِل وتغيير النظام . لم تَجِد أميركا شيئاً من أسلحة الدمار الشامِل لدى العراق فأضحى تغيير النِظام المُبرِّر الوحيد للحرب بعد إنتهائها . فلو كان النظام العراقي ديمقراطياً لكان مُتعذّراً على أميركا تبرير الحرب ولإفتضَح عدوانها أمام الرأي العام الأميركي والرأي العام العالمي بأنّه كان لتحقيق أهدافٍ أخرى هي وضع اليد على النفط العراقي وتصفية قضيّة فلسطين على قِياس المشروع الصهيوني وربما تفتيت العراق ومن ثم العالم العربي ضَمَاناً للأمن القومي الإسرائيلي .

ولو كانت الديمقراطية سائدةً في سائر الأقطار العربية لما بقي نظامٌ عربي في مكانه بعد الحرب المُفتعلة على العراق . فقد أظهرت الحرب في ما أظهرت الهُوّة السحيقة التي تفصل بين الشعوب وحُكّامها . ففيما وقفت الشعوب العربية وقفةً صارخة ضدّ الحرب ، وقفت الأنظمة العربية الحاكِمة وقفةَ المُحبِّذ للحرب عملياً كما توحي التسهيلات التي قدّمتها الدول العربية للغُزاة في أشكالٍ مُختلفة في تنفيذ عدوانهم ، والتي لولاها لما كان الغزو . ونقول لو كانت الأقطار العربية محكومة بإرادة شعوبها ديمقراطياً لما بقي نِظامٌ عربي في مكانِه بعد الحرب . لأنّ الديمقراطية تتلازم مع المحاسبة.

لا مَنجاة للعرب من واقع الضُعف والتخلُّف والإرادة السَلبيَة إلاّ بالديمقراطية. فكيف تتحقّق الديمقراطية ؟ إذا تُرِك الأمر على غاربه فلن ترى الديمقراطية النور في العالم العربي ، لأنّ في الديمقراطية إنتحاراً للحُكّام العرب الذين يقوم حكمهم على القَهر والقمع والكَبت . فإذا كُنّا طلاّب ديمقراطية ، ونحن كذلك ، فإنّنا نَجد أنفسنا أَسرى حلقةٍ مُفرغة : فلا الحُكّام العرب يَجِدون مصلحتهم في تغيير أنظمة الحُكم التي يتربّعون فوق عروشها بلا حَسيبٍ ولا رَقيب، ولا الشعب قادرٌ على تغيير الواقع في ظلّ اليد الحديديّة التي تتحكّم فيه. فكيف الوصول إلى الديمقراطية؟

طريق الديمقراطية تَمُرّ بالضرورة في المقاومة ، وتحديداً المُقاومة الشعبية . هكذا يُمكن أن يَغدو العراق أنموذجاً يُعمّم على سائر الأقطار العربية ، لا كما تشاؤه أميركا : دُميَةً في يَدِها مُتستّرةً بورقَةِ تينٍ تُسمّى ديمقراطية . وفلسطين مكتوبٌ لها أن تكون على

ما نَرجو أنموذجاً آخر. وقد يكون الأنموذج الفلسطيني هو السَبّاق.

الشعب الفلسطيني بأسره يُقاوم العدوان الإسرائيلي الغاشم ، وعندما يتحرّر بإذن اللّه سيكون قد إكتَسَب شرعيةَ حُكمِ ذاتِه بِذاتِه . وستكون فلسطين دولةً ديمقراطية بالمعنى الصادِق للكلمة. وكذلك العراق فالمقاومة الشعبية ضِدّ الإحتلال في العراق آتيةً لا مَحالَة، والمسألة مسألة وقتٍ مرهون بأمرين : بروز قيادة للمقاومة وشَقّ طرق إمدادٍ سياسي وإعلامي ومادّي من الخارج . هذا الدرس في المقاومة الناجِعة تُعلّمناها من فييتنام . فما كان بإمكان الفييتناميين الإنتصار على الدولة العظمى في عَقدِ السبعينات من القرن الماضي لولا وجود قِيادة فاعِلة وموحّدة لها ولولا وجود خطوط إمداد مع هانوي ، عاصمة فييتنام الشمالية ، ومن ورائها الصين والإتحاد السوفياتي . فإذا ما إستعاد الشعب العراقي حرّيته من الإحتلال بفعل مُقاومته يكون قد إكتسب شرعيةَ حُكمِ ذاتِه بِذاتِه . من هُنا القول إنّ الأنموذج الديمقراطي الذي يجِب أن يُعمّم على العالم العربي سينطلِق من فلسطين والعراق ، إنّه أنموذج الديمقراطية عبر المقاومة ، وليس أنموذج التحكُّم الأميركي .

يبقى السؤال : كيف سَيُعمّم الأنموذج الفلسطيني العراقي على سائر الأقطار العربية التي تتصرّف أنظمتها بوسائل القهر والقمع والكَبت ؟ هُنا أيضاً نَقول : من طريق المقاومة ، ولكن هذه المرّة مُقاومةِ الأنظمة الحاكِمة بوسائل النِضال السلميَّة: بما في ذلك التظاهُر والإعتصام والتعبئة الإعلامية من الداخل والخارج ، وربُما العصيان المدني بما في ذلك الإمتناع عن دفع الضرائب .

ويُمكن أن تَقوم مُقاومةً من هذا النوع في لبنان شَريطَة أن تُحافِظ على طابعها الوطني الجامع . فنحن لا نَرى أنّ الحُكم في لبنان على شيءٍ من الديمقراطية في ظلّ غِياب المحاسبة وتكافؤ الفُرص على كل صَعيد . لِذا فإنّ مُقاومة هذا النظام سِلمياً سَتَغدو واجِباً وطنياً ، والحريّات العَميمَة في لبنان نِسبياً من شأنها تَسهيل عمليّة التغيير المنشود.

سليم الحص

جريدة النهار
٢٠٠٣/٤/٢٩

خريطة الطريق ليست نهاية الطريق

عندما يكون الحق والقوة في جانب واحد من الصراع فلا غالب للقوة ولا غالب للحق .

وعندما يكون الحق في جانب والقوة في جانب آخر من الصراع قد تكسب القوة جولات ومعارك ، ويبقى الصراع سجالاً لمدة طويلة من الزمن، ولا ينتهي إلا بانتصار الحق .

كان هذا شأن كل حروب التحرير في العالم . كانت للمستعمر جولات قهر فيها شعوباً ، ولكنّ النصر في نهاية المطاف كان في كل الحالات للحق ، فتحررت الشعوب . كان ذلك في الجزائر وفييتنام والهند والباكستان وفي دول أفريقية وسواها.

وهذا شأن الصراع العربي الإسرائيلي . فالحق في جانب العرب والقوة في جانب إسرائيل . هكذا كسبت إسرائيل حروباً في العام ١٩٤٨ فكانت نكبة فلسطين ، وحرب السويس في العام ١٩٥٦ إلى أن ردعتها قوة أكبر هي الولايات المتحدة الأميركية في موقف رئيسها آنذاك دوايت أيزنهاور ، وحرب العام ١٩٦٧ التي ضمت فيها ما تبقّى من فلسطين ، وحرب العام ١٩٧٣ إذ كانت للعرب جولة ولكن النصر في النهاية كان حليف القوة بعد دخول أميركا على الخط دعماً لإسرائيل . ولكن الصراع مع ذلك لم ينتهِ بعد أكثر من نصف قرن من المواجهات العسكرية .

ثم يأتي أخيراً مشروع خريطة الطريق لحل قضية العرب المركزية في فلسطين ، فهل ينتصر فيه الحق أم تنتصر القوة؟ هذا المشروع هو مشروع القوة الأعظم في العالم، أميركا ، ومعها روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة . إن مشروع القوة العظمى مرشح لأن يكون جولة جديدة تنتصر فيها القوة على الحق ، ولكنها تبقى

على خطورتها في حجم الجولة . فالصراع لن ينتهي إذا بقي الحق جهيضاً . بهذا المعنى لن يكون مشروع خريطة الطريق نهاية الطريق بل بداية الطريق لمرحلة جديدة ومغايرة من الصراع .

خريطة الطريق تندرج في ثلاث مراحل ، تُنهى فيها الانتفاضة في المرحلة الأولى، وتُعقد مفاوضات في المرحلة الثالثة والأخيرة حول القضايا العالقة وأهمّها القدس، والمستوطنات اليهودية وبالتالي حدود الدولة الفلسطينية المنتظرة، وحق اللاجئين في العودة . في هذه الرؤية مقدّر للفلسطيني أن يفقد الورقة التفاوضية الوحيدة المتبقّية في يده، وهي الانتفاضة، باعتبارها الوجه الآخر لأمن إسرائيل ، فينقلب الفلسطيني من مفاوض إلى مجرّد مطالب ، ومطالب من غير طائل ، إذ لن تكون إسرائيل مضطرّة إلى التسليم للفلسطيني بمطلب من مطالبه أو بحق من حقوقه وليس في يده ما يقدّمه في المقابل . وستكون حصيلة المفاوضة نتاجاً لميزان القوى الذي يبقى في شكل حاسم راجحاً في مصلحة إسرائيل نظراً لاعتبارين : أولاً كون إسرائيل هي الأقوى بما تمتلك من أعتى الأسلحة المتطورة ، وثانياً كون إسرائيل تحظى بمساندة غير محدودة من الدولة العظمى على كل صعيد.

هذا فضلاً عن أن مطالبة السلطة الفلسطينية في المرحلة الأولى من خريطة الطريق بالإجهاز على المقاومة وفصائلها قد تؤدي إلى تفجير فتنة بين الفلسطينيين. ثم ما الذي يضمن نجاح حكومة أبي مازن في هذه المهمة وقد عجزت إسرائيل نفسها عن ذلك مع كل ما تملك من قوة نارية . هكذا ستكون الحصيلة فتنة بين الفلسطينيين من دون تحقيق المطلوب في خريطة الطريق .

يخطىء من يرى في المفاوضة سبيلاً لمقارعة الحجة بالحجة . إنها محصلة توازن القوى على الأرض . فالنصر فيها معقود للأقوى عسكرياً وليس للأقوى حجة. من هنا القول إن الغلبة في حلبة المفاوضة ستكون للإسرائيلي على وجه قاطع، ولن ينال الفلسطيني شيئاً من حقوقه. وسنسمع القادة العرب يسمّون التسوية التي ستعقد بنتيجة هذه العملية سلام الشجعان. وهي عملياً سلام السلاطين، إذ يوقعها سلاطين

العرب نيابة عن شعوبهم بخلاف إرادة هذه الشعوب .

هل يعني ذلك نهاية قضية العرب في فلسطين؟ الجواب: كلاّ ، بل هو نهاية مرحلة من الصراع ، هي مرحلة الصدامات الساخنة ، مرحلة الحروب غير المتكافئة ، ولكن بداية مرحلة جديدة من الصراع لا بد أن يتعطّل فيها مفعول القوة العسكرية الغاشمة فتسود في ختامها قوة الحق . فبعد مرحلة كان الحق فيها للقوّة سيغدو الحق في مرحلة قادمة هو القوة ، وهي حالة يكون فيها الحق والقوة في جانب واحد فيكون النصر بإذن الله لأصحاب الحق . كان مثل ذلك في لبنان، حيث كانت الغلبة للقوة العسكرية الغاشمة في العام ١٩٧٨ ثم في العام ١٩٨٢ ، وبعد ذلك بدأت مرحلة جديدة من الصراع كان سلاح لبنان فيها الإنسان العامر القلب بقوّة الإيمان وروح التضحية والفداء . إنّها مرحلة المقاومة التي انتهت بانتصار الحق فجلا الإسرائيلي عن أرض لبنان . لقد برهن لبنان ، وتبرهن الانتفاضة الفلسطينية ، أن سلاح الطائرات المتطورة والصواريخ المدمّرة والمدافع الثقيلة والدبابات الحديثة لا يُجدي نفعاً في مواجهة سلاح المقاومة . هكذا تعطل عملياً سلاح القوة العسكرية .

في خريطة الطريق تنتهي الحرب ، أي الصراع المسلّح ، بتسوية غير عادلة ، ولكن تبقى القضية حية خفّاقة . وتبدأ مرحلة جديدة من الصراع سلاح العرب فيها إرادة الإنسان الرافض للظلم على خلفية أن أي تسوية تُعقد بين قاهر ومقهور على هذا الصعيد تبقى غير شرعية وغير مشروعة : إنها غير شرعية باعتبار أن الشرعية إنما تستمد من إرادة الشعوب ، والشعوب لم تُعبّر عن إرادتها على هذا الصعيد في غياب الديمقراطية في الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه . والتسوية المعقودة في تلك الحال تعتبر غير مشروعة بمعنى أنها موقّعة بين غالب ومغلوب على أمره ، بالإكراه ، تحت التهديد بالحديد والنار ، وفي مبادىء القانون أن عقداً يُوقع بالإكراه هو عقد باطل لا يُعتد به . فليس من المصادفة في شيء أن يطرح مشروع خريطة الطريق على العرب مباشرة بعد الحرب الماحقة التي شنّتها أميركا على العراق ، فكانت هذه الحرب أكبر عملية إرهاب للحكام العرب . فلم يعد بينهم صوت يستطيع أن يقول زلاس على

أمر تبادر إليه الدولة العظمى . وقد جاء ذلك معطوفاً على إدراك الحكام العرب أساساً أن إسرائيل متفوّقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة ولا قِبل لهم بمواجهتها بوسائل الحرب التقليدية والمفتوحة .

المقاومة الشعبية ستكون سنّة الصراع في المرحلة القادمة . وسيكون في ترسانة المقاومة كل أسلحة النضال السلمي ضد الأنظمة الحاكمة التي تتحمل أوزار الهزيمة المفروضة على العرب ، وسيكون من أهداف النضال استعادة الشعوب العربية إرادتها المصادرة وذلك عبر إرساء قواعد الديمقراطية التي يكون فيها للشعوب الكلمة الفصل في تقرير مصيرها لا بل في كل شأن وطني وقومي . ومن وسائل النضال السلمي التظاهر والاعتصام والإضراب والتعبئة الإعلامية والعصيان المدني .

وسيكون من وسائل النضال القومي الاستمرار في مقاطعة إسرائيل على كل المستويات سياسياً واقتصادياً وثقافياً إلى أن يتحقق الحد الأدنى من الحقوق العربية وهو عودة اللاجئين الفلسطينيين ، كل اللاجئين ، إلى ديارهم في فلسطين، كل فلسطين ، وتقوم دولة فلسطينية موحّدة عاصمتها القدس ، على امتداد فلسطين من البحر إلى النهر ، وتضم المسلم والمسيحي واليهودي في كنف ديمقراطية فاعلة .

بهذا المعنى نقول إن مشروع خريطة الطريق ليس نهاية الطريق بل هو بداية طريق طويلة في أفق جديد . لقد كانت للقوة جولات وسيكون للحق صولات .

سليم الحص

جريدة السفير
٢٠٠٣/٥/٣

العصر الأميركي : ما هي حدوده ؟

العصر الأميركي حالة تهيمن فيها الولايات المتحدة الأميركية على قرار بلد أو منطقة ، أو هي تصادر فيها هذا القرار . لا ريب في أن احتلال أميركا لبغداد على النحو الذي كان أوقع العراق في هذه الحالـــة . ولكن الأمر ، كما كان متوقعاً منذ ما قبل الحرب ، لم يقتصر على العراق. فكان من تداعيات احتلال بغداد إقحام المنطقة العربية برمتها في العصر الأميركي .

وقد يتلازم إخضاع القرار أو لا يتلازم مع إخضاع الإرادة الوطنية للهيمنة الأميركية . ففي حال إخضاع الإرادة تكون النتيجة استسلاماً لواقع مفروض ، أما في حال إخضاع القرار من دون الإرادة فالنتيجة تكون حالة عارضة تبيّت تمرداً ورفضاً وربما مقاومة إن عاجلاً أم آجلاً.

إن من يتابع التعليقات الســـياسية والإعلامية في العالم العربي هذه الأيام لا يفوته أن يدرك أن الواقع الناجم عن الحرب الأميركية على العراق كان إلى حد ما في حجم إخضاع الإرادة ، أي إلحاق الهزيمة بالنفوس . إنك لتلمس في كثير من التعليقات منطقاً سائداً ينطلق من مقولة إن الحكمة إنما تكمن في الاستسلام لأمر واقع : هو أن وجود القوة الغاشمة في العراق جعل هذه القوة على حدودنا ، وهو الاقتناع بأن ما كان في العراق يمكن أن يتكرر عندنا ، وهو أن المسألة كلها هي مسألة توازن قوى محسوم لصالح الدولة العظمى فعبثاً يحاول أحد التصدي لها ، وهو أن القرار الأميركي في كل ما يتعلّق بالشأن الوطني أو القومي في بلادنا أمسى قدراً محتوماً فلا مندوحة عن التسليم به .

القـوة الأميركية الطاغية واقع لا جدال فيه . ومـا كـانت الحرب على العراق

ضرورية للتدليل على التفوق العسكري الأميركي دولياً . ولكن هذه القوة لم تكن تخيفنا ، وباتت بعد الحرب على العراق ترهبنا إذ أثبتت أميركا أنها قادرة على استخدام هذه القوة ، وأنها على استعداد لتوظيفها ، في خدمة استراتيجية أميركا للأمن القومي المبنية على مبدأ الفعل الوقائي أو الإستباقي ، وكذلك في خدمة الأهداف الصهيونية باعتبار الانحياز الأميركي السافر لإسرائيل في كل الظروف . الجديد ليس قوة أميركا الساحقة ، فهذا كان دوماً معروفاً ومسلّماً به ، بل هو نزعة الهزيمة التي سيطرت على نفوسنا ونفسياتنا جراء الحرب .

قبل الحرب العراقية كنا نتمتّع بروح الصمود والممانعة ، وكنّا نؤمن بأن إرادة الشعوب لا تُقهر ، وكنا نرى في اعتصامنا بحبل العزّة والكرامة والعنفوان حصناً لنا لا يتزعزع ، وكنّا نستقوي بإيماننا أن في تمسّكنا بحقنا الوطني والقومي قوة لا تُبارى . فما بالنا اليوم نفتقد روح الصمود والممانعة ، ونتخلّى عن إرادتنا الوطنية، وتخذلنا العزّة والكرامة والعنفوان ، ولا يعود للحق في حساباتنا قوة ؟

أضحت الحجة الغالبة على عقولنا تلك التي تستبطنها مقولة : أميركا أمرت فكيف لا تأتمرون ؟ أميركا قالت فكيف لا تسمعون ؟ أميركا رغبت فكيف لا تستجيبون ؟ أميركا شاءت فكيف لا تمتثلون ؟

لماذا يا ترى استطاعت الدولة العظمى إرهابنا و لم تستطع إرهاب كوبا ، مثلاً، فبقيت عصيّة على الهيمنة الأميركية على امتداد أكثر من أربعين عاماً من التحدّي للدولة العظمى في نظامها السياسي والاقتصادي ونمط حياتها وسياستها الدولية ، وذلك على الرغم من أن كوبا تقبع جغرافياً في جوار الولايات المتحدة الأميركية مباشرة، لا بل إن معتقلات كوانتانامو ، حيث يحتبس الأميركيون أسراهم من الأفغان، تذكّرنا بأن أميركا موجودة فعلياً حتى داخل كوبا .

و لم تستطع أميركا إرهاب كوريا الشمالية التي تحدّت الدولة العظمى مباشرة بإعلان استئنافها برنامجها النووي ، وجهرها بالانسحاب رسمياً من الاتفاقية الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية ، وطردها المفتشين الدوليين عن أراضيها

. فلم تتخلَّ ، أمام التهديدات الأميركية ، عن إرادتها الوطنية و لم تستسلم للقدر الأميركي المحتوم .

وإسرائيل عرضت قوتها الغاشمة ، وهي نسخة مصغّرة عن القوة الأميركية ، في لبنان وفي فلسطين . مع ذلك فقد تصدّت لها المقاومة في لبنان معززة بصمود رائع من الشعب اللبناني ، وتصدّت لها الانتفاضة في فلسطين معززة بصمود أسطوري من الشعب الفلسطيني . فما استطاعت القوة الإسرائيلية الغاشمة ، وهي تتصرّف بأعتى الأسلحة الأميركية ، القضاء على إرادة الشعب أو روح الممانعة والصمود لديه ، أو العناد في تشبثه بعزّته وكرامته وحقوقه الوطنية المشروعة .

فما سرّ الانهزامية التي اجتاحت النفوس في كل مكان من الوطن العربي بعد الحرب الأميركية على العراق ؟ هل نغالي إذا قلنا إنّ العلة في واقع الحال تكمن في نفوسنا . فلا جديد على صعيد طغيان القوة الأميركية ، بل الجديد هو الانهزامية التي ركبت نفوسنا . ولعلّنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن الممانعة والصمود والتشبّث بالحق والكرامة ، كلّها ظواهر لا تستقيم ولا تصمد أمام التحديات الكبرى من غير قيادة فاعلة . فالقيادة في لبنان إبّان حرب التحرير كانت معقودة اللواء للمقاومة ، وهي في فلسطين معقودة اللواء للانتفاضة . أما سائر الشعوب العربية اليوم . وبعض الشعب اللبناني ، فقد ضيّعت بوصلة الممانعة والصمود والتحدّي والتسلّح بالحق والكرامة عندما افتقدت القيادة . ففي ظل أنظمة الحكم اللاديمقراطية السائدة في الأقطار العربية كافّة ، لم يُتح للقيادات الشعبية أن تبرز وتثبت وجودها فبقيت القيادة عملياً في أيدي الحكّام العرب ، ومعظمهم اختاروا طريق الممالأة لأميركا في حربها على العراق ، إما ضعفاً أو رهبةً أو تواطؤاً . هكذا بقيت إرادة الممانعة والصمود والتحدّي لدى الشعوب العربية من دون قيادة فتبدّدت .

مرّة أخرى نجدنا مضطرّين إلى مخاطبة الشعوب العربية بدعوتها إلى الإمساك بقرارها بيدها والإصرار على صوغ مستقبلها بإرادتها الحرّة . ولا بد للمثقّف العربي أن يضطلع في هذا السبيل بدور خاص لا بل ريادي ، قد يكون مستحيلاً في الوقت

الحاضر في ظلّ الأنظمة القمعية القائمة ، ولكن النضال ، سلمياً ، لانتزاع هذا الدور ، مهما بلغت التضحيات ، هو قدر المثقّف العربي حتى لا يترك المصير نهباً لترف الانهزاميين في مجتمعاتنا .

قديماً قيل : إن اليأس إحدى الراحتين ، بمعنى أن الراحة الأخرى هي الموت . والإنهزامية هي في حكم اليأس على هذا الصعيد . يعزّ علينا أن يكون أمامنا خيار وحيد مطروح فإما اليأس أو الموت . فخيار الحياة ، الحياة الحرّة الكريمة ، يستحق منا النضال والتضحية والتفاني من أجل انتزاع الحريات في مجتمعاتنا العربية وإرساء قواعد الديمقراطية الصحيحة وتحصين حقوق الإنسان في وطنه .

أميركا ترفع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في وطنه في طول العالم وعرضه . ولكنّها في السياسات التي تسلكها في العالم ، عملاً باستراتيجية الفعل الوقائي أو الاستباقي ، إنّما تهدر كل هذه القيم ، إذ هي تملي على الشعوب العربية ما يحلو لها ، وما يحلو لإسرائيل ، خلافاً لإرادة هذه الشعوب الحرّة . فما معنى الديمقراطية من دون مراعاة إرادة الشعوب الحرة.

والنصر قدر الشعوب العربية في يوم من الأيام ، مهما طال الزمن ، إذ تدرك أميركا ، بفعل صمود هذه الشعوب وتشبّثها بثوابتها الوطنية والقومية أنها (أي أميركا) في مواصلة سياساتها العدوانية على الصعيد الدولي إنما تدوس على حق الشعوب في الحرية والديمقراطية وسائر القيم التي ترفع الدولة العظمى ألويتها في العالم . فالشعب الأميركي ، المتمسّك بديمقراطيته لا يرضى بذلك .

سليم الحص
النهار في ١١/٥/٢٠٠٣

فلسطين من النَكبَة إلى الدولة

من النَكبَة إلى الدولة رِحلة طويلة وشاقّة مزروعة بظُلمٍ تاريخي صنع ثورة عارِمة، وبآلام مُبرّحة وَلَّدت صموداً أسطورياً ، وبمُعاناة مُمِضّة أنجبت نِضالاً عَنيداً وجِهاداً مُشرِّفاً .

بقيت المنطقة العربية تتلقّى تَداعيات النَكبَة لسنواتٍ طويلة من الزمن ، منها ما أطاح بأنظمةٍ عربية ، ومنها ما أشعل أحداثاً دامية ، ومنها ما رَتَّب أعباءً ثقيلة على حِساب إستقرار المنطقة وهنائها ونُموّها . أمّا الهدف فلم يكُن التوصُّل إلى دولة ، أي دولة . فلو إرتضى الشعب الفلسطيني العظيم لنفسه أيِّ دولةٍ لحَظي بها بقرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في نهاية الإنتداب الإنكليزي ، أو بالإستسلام للمشروع الصهيوني قبل عقودٍ من الزمن عندما وَقَعَت دول عربية في فَخّ التسويات المُنفردة .

لم يَكُن هذا الشعب العظيم يكتفي بأقلّ من دولة في فلسطين تَمتدّ من البحر إلى النهر . فكان الطموح الفلسطيني يُختصَرّ بدولةٍ عِلمانيّة تتّسِع للمسلم والمسيحي واليهودي . هذا ما أراده الشعب الفلسطيني لنفسه ، فيما أراد الصهاينة له وطناً مسخاً ، لا يعدو أن يكون جرماً في فَلَك الكيان الصهيوني . أراد هذا الشعب لنفسه وطناً يجمع شتات أبنائه وأرادوا له إسماً على غير مُسمّى ، رقعة من أرضه تحتبِس آماله وأحلامه وتطلُّعاته ، مُغلقةً في وَجه مئات الألاف من أبنائه المُشرّدين في طول العالم وعرضه .

بعد ثورةٍ على الإنتداب ، وإنتفاضة على الإحتلال ، وإنتفاضة مُتجدِّدَة على الظُلم والقَهر والعدوان ، يُلوّحون له اليوم بدولة ، أيّ دولةٍ . تتفتّق عَبقريّة أولئك الذين نَصّبوا أنفسهم أسياد العالم بقوّة الحديد والنار وجَبَروت الدولار ، عن مشروع

الدولتين المُتجاورتين : كَيان صهيوني غاصِبٌ يَكتنِز القوّة الطاغيَة إقتصادياً وعسكرياً، إلى جانِب دُويلَةٍ عربية ركيكة تَعيش على فتات الكيان الغاصِبّ وتتنكّر لأبنائها المُشرّدين في زوايا الأرض الأربع ، سَوادهم الأعظم يبيت في الأكواخ والخِيَم ويَقتات على البؤس والحرمان ويستشرِف آفاقاً مَسدودَة.

رؤية الحَلّ العادِل أخذت مع الوقت تَضمر ، ومع كل جولةٍ بين العرب والغاصبين أخذ الأُفق يَضيق ، حتى أضحى الحلم لا يتعدّى العودة إلى الوضع الذي كان عشيّة حرب العام ١٩٦٧ . التسويات المعقودة سابقاً بين دولٍ عربية وإسرائيل ، وكذلك مشروع التسوية المُسمّى مُبادرةَ سلامٍ عربية ، كُلها من شأنها في أحسن الإحتمالات ، إعادة الوضع في المنطقة إلى ما كان عليه عَشيّة حرب العام ١٩٦٧ .

لو لم يكن للعرب قضيّة في فلسطين قبل تلك الحرب لما كانت تلك الحرب أساساً. لو كانت القضيّة ، كُل القضيّة ، في العودة إلى حدود العام ١٩٦٧ لكان التساؤل مشروعاً : لماذا لم تُعقَد التسوية آنذاك قبل أن تَغدو الأرض المحتلّة جرّاء تلك الحرب مَطلَباً مصيريّاً لا بل أقصى الطموح ؟

الحُكّام العرب لا يملكون أكثر من هذا الطموح ، أي إستعادة القدس العربية والأرض التي تحتلّها المستوطنات اليهودية والإعتراف للاجئين بحقّ العودة إلى ديارهم . ولكن مشروع خريطة الطريق الذي تَطرحهُ الإدارة الأميركية ، بالإتّفاق مع روسيا والإتّحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، قَاصِرٌ عن بلوغ هذه المَرامي ، إذ يُترَك أمر بتّها للتفاوُض بين الفلسطينيين والصهاينة في المرحلة الثالثة والأخيرة من الخطّة بعد أن يكون قد تمّ القضاء على الإنتفاضة نهائيّاً في المرحلة الأولى منها ، فلا يعود في يَدِ المُفاوِض الفلسطيني أيّ ورقةٍ يُمكن أن يُفاوِض عليها ، عِلماً أنّ الإنتفاضة ، وهي الوجه الآخر لأمن إسرائيل ، هي الوَرَقة الوحيدة المُتبقّية في يَدِ المُفاوض الفلسطيني . وإذ يدخل الفلسطيني حَلبة التفاوض من غير أوراقٍ تفاوُضيّة لن يكون المُفاوض الإسرائيلي مُضطَرّاً لإستِجابة أيّ مَطلَبٍ من المطالِب الفلسطينية . بهذا المعنى يَبدو مشروع خريطة الطريق مشروعاً لتصفية قضية فلسطين على الشروط الإسرائيلية ،

أي مشروع إستسلام فلسطيني .

من المُفترَض أن يصرّ الجانب الفلسطيني على إجراء المُفاوضات مع إسرائيل في ظلّ إستمرار الإنتفاضة . فالدولة العظمى لم تَجِد غَضاضة في التفاوُض مع الثوّار الفييتناميين في ظلّ إحتدام المقاومة في السبعينات من القرن الماضي ، فلماذا لا يجوز في فلسطين ما كان جائزاً في فييتنام ؟ إذا تَمّ ذلك فسيُفاوِض الفلسطيني من موقع القوّة وفي يَدهِ ورقة الإنتفاضة ، أي ورقة أمن إسرائيل . هكذا يضمن الفلسطيني التوصُّل إلى حَلٍّ عادل لقضيّته ، ويضمَن عودة اللاجئين إلى ديارهم ، ويضمَن إستعادة كل الأراضي التي تحتلّها المستوطنات اليهودية ، ويضمَن قِيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس . قال شارون أنّ لَدَيه مائة ملاحظة على مشروع خريطة الطريق ، فلِتكُن للفلسطيني هذه المُلاحظة ، أي التفاوُض في ظلّ الإنتفاضة .

أميركا تُعلِن أنّها ستجعَل من العراق أنموذجاً ديمقراطياً يُعمّم على المنطقة العربية من أقصاها إلى أقصاها . والأنموذج الذي تُريدهُ أميركا للعراق وسائر الدول العربية فِعليّاً ليس ديمقراطياً بَل هو نِظامٌ مَكتوب له أن يكون دميَةً في يَدها . أمّا الأنموذج الذي نُريده نحن للعراق ونُريده لفلسطن ومن ثم لسائر الشعوب العربية فهو حكم الشعب لذاته بذاته ، وهذا تعريف الديمقراطية الحقيقية .

يوم تتحرّر فلسطين بالمقاومة الشريفة للإحتلال سيكون الشعب الفلسطيني العظيم قد إكتسَب شرعية حُكم ذاتِه بذاتِه . فهو الذي يكون قد حقّق حُرّيته بيده ويكون تالياً قد إستحَقّ حُكم ذاته بذاتِه . فإذا ما سار الشعب العراقي على هذه الطريق ، أي طريق المقاومة الشعبيّة للإحتلال ، فسيكون هو أيضاً قد حَرّر نفسه بنفسه ويكون تالياً قد إكتَسَبَ شرعيّة حُكم ذاته بذاته .

الحرّية المُنتزَعة بالمقاومة الشعبيّة هي التي تُولّد الديمقراطية الحقيقية . هذا هو الأنموذج الذي نُريده لفلسطين ونُريده للعراق ونُريده من ثم لسائر الشعوب العربية.

وإذا كانت المقاومة تُشَنّ في فلسطين والعراق ضِدّ الإحتلال ، فالمقاومة في سائر الأقطار العربية يجب أن تُشَنّ ضِدّ أنظمة القَهر والقمع والكَبت ، مع الفارِق أنّ

المقاومة التي نُريدها لسائر الشعوب العربية من أجل التغيير يجب أن تُمارَس بالوسائل السِلميّة كالتظاهُر والإعتصام والتعبئة الإعلامية والعصيان المدني .

هكذا تكون فلسطين قد إجتازت طريقاً طويلةً وشاقّة بين النَكبَة والدولة ، من نَكبَةٍ لَحِقَت بالعرب أجمعين إلى دولةٍ تُجَسد الأنموذج العربي للديمقراطية الذي يَختَصِر طريق العرب إلى العِزّة والكرامة والتقدُّم والنُمو . فلا مَنجاة للعرب من حال التخلُّف والتَخَبُّط والعقم والتَشرذُم التي يتخبّطون فيها إلاّ بالديمقراطية الحقيقية التي نَرجو أن تَنبُت من فلسطين والعراق .

سليم الحص

أوتيل كومودور

في ٢٠٠٣/٥/١٥